

الجمعة، ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١
للنشر الفوري

منظمة العمل الدولية تدعم تونس في جهودها الآيلة إلى جعل الاستخدام النوعي هدفاً للنمو الاقتصادي

بيروت (أخبار م ع د) - دعت منظمة العمل الدولية في تقريرها الجديد حول وضع الاقتصاد والعمل في تونس بعنوان "تونس: اتفاق اجتماعي جديد من أجل نمو عادل ومتساوي" إلى تعزيز الاستثمارات من أجل استحداث الوظائف النوعية، لا سيما في ظل تزايد عدد الشباب العاطلين عن العمل.

ويُقدم التقرير الجديد الصادر عن المعهد الدولي لدراسات العمل التابع لمنظمة العمل الدولية تحليلاً معمقاً حول وضع الاقتصاد وسوق العمل في تونس ويدعو إلى اتخاذ سلسلة من الإجراءات لتحفيز الاقتصاد واستحداث وظائف نوعية وتحسين الأجور وتعزيز المساواة والحماية الاجتماعية.

وعلى الرغم من الثناء الذي ناله الاقتصاد الكلي التونسي على انجازاته وقدرته التنافسية والإشادة بالنظام التعليمي في الماضي، تُشير الدراسة إلى أنّ نموه كان غير متوازن إلى حدٍ كبير.

ويقول السيد ريمون توريس، المعهد الدولي لدراسات العمل أنه "وعلى الرغم من النمو الاقتصادي المرتفع وارتفاع نسبة القوى العاملة المتعلمة لم يستحدث الاقتصاد ما يكفي من الوظائف مما أدى في نهاية المطاف إلى نمو غير مستدام".

ويُضيف التقرير إلى انه تم غض النظر عن نسبة الشباب العاطلين عن العمل التي بلغت ما يقارب الـ ٣٠ في المئة - وهي من أعلى النسب في العالم - على أساس أن النمو الاقتصادي قوي.

ويُضيف السيد توريس: "يشكل السياق السياسي الجديد فرصة ذهبية لتحقيق النمو التضميني وبالتالي الازدهار الحقيقي". ويتطلب ذلك معالجة عدد من عناصر الضعف البنوية ومنها:

العجز الواضح في استحداث الوظائف النوعية: ارتفع عدد القوى العاملة من أقل من ثلاثة ملايين في العام ١٩٩٤ إلى ما يقارب الأربعة ملايين في العام ٢٠١٠. وتم استحداث ٧٧ ألف وظيفة جديدة بين العامين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٧ كانت في غالبيتها من نصيب ذوي المهارات المتدنية.

عدم تطابق الأعمال المستحدثة مع مهارات القوى العاملة: ارتفع معدل البطالة في صفوف خريجي الجامعات من ١٤ في المئة عام ٢٠٠٥ إلى ما يقارب الـ ٢٢ في المئة عام ٢٠٠٩، في حين تراجع هذا المعدل في صفوف غير المتعلمين خلال الفترة نفسها.

الاستثمارات الخاصة الخجولة: تراجع الإقبال على الاستثمار بين العامين ١٩٩٠ و ٢٠٠٧ على الرغم من ارتفاع أسعار الفائدة. وانخفضت نسبة الاستثمار الخاص من إجمالي الناتج المحلي بـ ١,٢ نقطة مئوية. وكانت تونس من البلدان الثلاثة الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (إلى جانب الجزائر ومصر) التي شهدت تراجعاً في نسبة الاستثمار من إجمالي الناتج المحلي خلال هذه الفترة.

الأجور المنخفضة: ارتفعت الأجور الصافية بين العامين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٧ بمعدل نمو سنوي يُقارب الـ ٢ في المئة أي ما دون معدل نمو الإنتاج السنوي الذي ناهز الـ ٣ في المئة في الفترة نفسها.

ازدياد الهجرة: يُقدر ان عدد العمال التونسيين أصحاب الكفاءات قد تضاعف في أوروبا خلال التسعينيات واستمر على هذه الحال حتى مطلع القرن الحالي. وخفف مستوى الهجرة المرتفع على مدى التاريخ الضغط عن البلاد إلا أن الأزمة العالمية جعلت إمكانية الوصول إلى أسواق العمل الأجنبية أكثر صعوبة مما زاد بالتالي الضغوط الاجتماعية على الداخل التونسي.

استمرار غياب المساواة بين الجنسين: على الرغم من تحسن مستوى التعليم لم يتجاوز معدل مشاركة النساء في العمل في العام ٢٠١٠ الـ ٢٤,٨ في المئة بالمقارنة مع ٦٩,٥ في المئة للرجال في حين بلغ معدل البطالة في صفوف النساء ١٩ في المئة مقارنة بـ ١١ في المئة بالنسبة للرجال.

فجوات في الحماية الاجتماعية: لم تتجاوز نسبة العاطلين عن العمل الذين يحظون بإعانات البطالة الـ ٣ في المئة عام ٢٠٠٨ أي ما يوازي ١٣ ألف شخص تقريباً.

أما في ما يتعلق بالمستقبل يُشير التقرير إلى أن "السلطات الجديدة قد وضعت بعض السياسات موضع التنفيذ خاصة تلك المتعلقة ببطالة الشباب"، لكنه أشار إلى ضرورة الاستفادة من الزخم الحالي لمعالجة القصور في سوق العمل والارتقاء بالحوار الاجتماعي حول المسائل الأساسية.

وتم مناقشة هذه الأمور خلال يوم دراسي نظمه المعهد الوطني للعمل والدراسات الاجتماعية بالتعاون مع الجمعية التونسية للقانون الاجتماعي ورابطة الخريجين في المعهد الوطني للعمل والدراسات الاجتماعية في ٢٨ أيلول/سبتمبر في تونس. ودعا اللقاء، إلى جانب إجراءات أخرى، إلى ضرورة وقف العمل بالأنماط التنموية السابقة وذلك من خلال التشجيع على الاستثمار الخاص الواسع النطاق وتعزيز استحداث الأعمال المستدامة عن طريق السياسات الابتكارية التي من شأنها الارتقاء بالبلاد على المستوى التكنولوجي والأخذ بعين الاعتبار القوى العاملة ذات الكفاءات في تونس. وتم التشديد أيضاً على ضرورة تحسين نظم الضمان الاجتماعي على مستوى الفعالية والملاءة المالية وتحفيز الحوار بين العمال وأصحاب العمل حول الأجور وحقوق العمال والجو الاستثماري.

ويُضيف السيد تورييس قائلاً: "مع مضي تونس قدماً، هناك فرصة فريدة لوضع إستراتيجية اقتصادية-اجتماعية جديدة كفيلة بزيادة فرص العمل والاستثمار للجميع وبالتالي تمهيد الطريق أمام النمو المستدام".

للمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال بـ:

فرح دخل الله، مسؤولة الإعلام الإقليمي

منظمة العمل الدولية، المكتب الإقليمي للدول العربية

هاتف: ٧٥٢٤٠٠-١-٩٦١ (مقسم ١١٧)؛ جوال: ٥٠٥٩٥٨-٧١-٩٦١

بريد الكتروني: dakhallah@ilo.org